Journal of Educational and Psychological Sciences
Volume (5), Issue (47): 30 Dec 2021
P: 57 - 75
ISSN: 2522-3399
مجلة العلوم التربوية والنفسية
المجلد (5)، العدد (47): 30 ديسمبر 2021 م
ص: 57 - 75

The Degree of Implementing the Principles of Knowledge Economic by Public School Teachers in Karak Governorate in Jordan from Principals Perspective

Ismail Mahmoud Omar Al-sou'b
Ministry of Education || Jordan

Abstract: This study aimed to identify the degree of implementing the principles of knowledge economic by public school teachers in Karak Governorate from principal's perspective. To achieve the objectives of the study, the researcher used the descriptive analysis approach, the sample of study consisted of (82) female and male principals, and a questionnaire for data collection; it consisted of (35) statements, distributed for five sectors. The results indicated that the degree of implementing the principles of knowledge economic by public school teachers in Karak Governorate from principal's perspective was moderated with average (3.63 out of 5), the sector of "teaching strategies" was high with average (3.89), then the sector of " evaluating" was moderated with average (3.67) then the sector of" teaching technology" was also moderated with average (3.65) then the sector of "student" was moderated with average of (3.59) finally the sector of " teacher" with average (3.36) also was moderated. furthermore, there were no statistical significant differences at ($\alpha \leq 0.05$) in the variable of principals sex. However, there were statistically significant differences due to the qualification of the participants in favor of (High studies). Based on the results, the researcher presented a number of recommendations and proposals, to enhance the implementation of knowledge economic principles in public schools in Karak, and the whole of the Kingdom and the Arab countries.

Keywords: Degree of Implementing Principles of Knowledge Economic, Opinion of Principals School, Karak Governorate, Jordan.

درجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة لدى معلمي المدارس الحكومية في محافظة الكرك بالأردن من وجهة نظر المديرين

اسماعيل محمود عمر الصعوب
وزارة التربية والتعليم || الأردن

المستخلص: هدفت الدراسة الحالية للتعرف على درجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة لدى معلمي المدارس الحكومية في محافظة الكرك من وجهة نظر المديرين، وتم استخدام المنهج الوصفي المسحي، وتكونت عينة الدراسة من (82) مديراً ومديرة، وتم استخدام الاستبانة أداة لجمع البيانات وتكونت من (35) فقرة موزعة على خمسة مجالات وقد أظهرت النتائج أن درجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة لدى معلمي المدارس الحكومية في محافظة الكرك من وجهة نظر المديرين حصلت على متوسط كلي (3.63من5)، أي بدرجة (متوسطة)، وعلى مستوى المجالات؛ حصلت المبادئ المتعلقة باستراتيجيات التدريس على أعلى متوسط (3.89) وبتقدير (مرتفعة)، ثم المبادئ المتعلقة بالتقويم بمتوسط (3.67) وثالثا: المبادئ المتعلقة بتقنيات التعليم بمتوسط (3.65) ورابعاً: المبادئ المتعلقة بالطالب بمتوسط (3.59) وأخيراً: المبادئ المتعلقة بالمعلم بمتوسط (3.36) والأربعة الأخيرة بدرجة تطبيق (متوسطة)، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة لدى معلمي المدارس الحكومية في محافظة الكرك من وجهة نظر المديرين تعزى لمتغير الجنس، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المؤهل العلمي ولصالح (الدراسات العليا). واستنادا للنتائج قدم الباحث

جملة من التوصيات والمقترحات لتحسين تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة لدى معلمي المدارس الحكومية في محافظة الكرك وعموم الأردن والدول العربية.

الكلمات المفتاحية: درجة تطبيق، مبادئ اقتصاد المعرفة، آراء مديري المدارس، محافظة الكرك، الأردن.

1- مقدمة.

نتيجة للتقدم التكنولوجي والمعرفي المتسارع الذي يشهده العصر الحالي، والذي يؤثر على نوعية حياة الإنسان، وزيادة الاهتمام باستدامة التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فقد أثرت الثورة التكنولوجية على جميع مجالات الحياة ومنها مجال التعليم، وقامت المؤسسات التربوية بدورها بالتركيز على الفرد كونه عنصراً فاعلاً في المجتمع، فقد عملت على تهيئة الظروف اللازمة لإكسابه العديد من القيم والمهارات والخبرات المستدامة للعمل، ليصبح عنصراً فاعلاً في مجتمعه قادراً على مواجهات التحديات وحل المشكلات.

كما ظهرت تحولات وتوجهات جديدة في اقتصاديات العالم، أطلق عليها تسميات مختلفة مثل: الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الجديد ما بعد الصناعي، الاقتصاد الافتراضي والاقتصاد الإلكتروني، واقتصاد الشبكات، وأخيرا اقتصاد المعرفة والذي يعد نمطاً أكثر تطوراً من الأنماط السابقة، فهو الاقتصاد الذي تؤدي فيه المعرفة دوراً أساسياً في الثورة في كافة المجالات، إذ إنّه لم تعد المعرفة تتقيد بحدود بل تعتبر مكوناً أساسياً لا يمكن الاستغناء عنه أو تجاهله في العملية الإنتاجية وتحقيق الجزء الأعظم من القيمة المضافة فيه (شرف الدين، 2019).

وحتى يتمكن النظام التربوي من التكيّف الفعّال مع متغيرات العصر، فلا بد من أن يتسم بمرونة التحديث والتطوير وتوظيف ديموقراطية التعليم وتكافؤ الفرص، والتركيز على التعليم المستمر، ومواكبة التطور العلمي والتكنولوجي، وتطوير قدرات المعلم والمتعلم في استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة، وعلى اعتبار أن استخدام المعرفة لإنتاج منافع اقتصادية هو صلب الاقتصاد المعرفي فإنه يتوجب على المؤسسات التربوية أن تجعل من التقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسيلة ناجحة وفعالة في توفير متطلبات اقتصاد المعرفة (Hago, 2002).

يعد النظام التعليميّ مكونا أساسيًّا لعملية صناعة المعرفة ونقلها واستخدامها، ففي الاقتصاد المبنيّ على المعرفة تصبح عملية التعليم في غاية الأهمية بالنسبة لجميع الأفراد في هذا المجتمع، حيث يحدد النظام التعليمي قدرة الأفراد على تعلم المهارات الجديدة والقدرة على استيعاب التقنيات الحديثة واستخدامها؛ حيثُ إنّ النظم والأساليب القديمة محكوم عليها سلفا بالتنحّي أمام مجتمع المعلومات الذي يعطي إمكانية تطبيق سياسة التعليم المستمر (عبد الله، 2018).

وقد بدأت وزارة التربية والتعليم في الأردن تنفيذ مشروع التطوير التربوي، والموجه نحو الاقتصاد المعرفي، بهدف تحسين مخرجات التعليم من أفراد يمتلكون مهارات التفكير العليا، وقادرين على التعامل الفعال مع متطلبات الاقتصاد المعرفي، حيث تم تطوير المناهج الدراسية بما يتناسب مع مبادئ الاقتصاد المعرفي وتم تصميم برامج تطوير مهني تستهدف تطوير أساليب التدريس والقياس والتقويم، واعتبار الطالب محور العملية التعليمية، إضافة إلى عقد الدورات التدريبية للمعلمين بهدف إكسابهم الخبرة اللازمة لتطبيق الاقتصاد المعرفي، وتأهيلهم لمساعدة المتعلمين في تنمية قدرات الطلبة للوصول إلى المعرفة وتطبيقها إضافة إلى اتقانهم لمهارات تعلّم كيف تتعلّم، وإدارة المعلومات، والقيادة، وتكنولوجيا المعلومات (الشويحات، 2016).

وفي ضوء الرؤية المستقبلية للنظام التعليمي في الأردن فقد ظهرت الحاجة إلى ضرورة تجديد كفايات المعلم وأدواره في عصر الاقتصاد المعرفي، من خلال التأكيد على الأدوار الجديدة للمعلم باعتباره الصديق الداعم، والقائد الفذ، والمبدع المبتكر، والمحاور، والموجه، والميسر للتعليم والأنموذج والمستشار، كما أبرزت الخصائص والمواصفات

التي ينبغي أن يتصف بها المعلم في هذا العصر بأنه معلم متفرد وغير نمطي، يعتبر اختلافه مع الآخرين مصدر ثراء معلوماتي له، وهو يمارس التفكير الناقد الإبداعي ولديه القدرة والرغبة للتعلم الذاتي الدائم، ويتمتع بمجموعة من الكفايات والقدرات الأكاديمية، والخصائص الوجدانية الراقية ومهارات التحدي والإبداع والتميز، وقيادة الصف، والعدالة في الممارسات، وفي سبيل ذلك قامت وزارة التربية والتعليم في الأردن، بوضع معايير وطنية لتنمية المعلمين مهنياً، إذ عقدت وزارة التربية والتعليم خلال شهر آيار في عام (2006) مؤتمر المعايير الوطنية لتنمية المعلمين مهنيا تضمّن أربعة افتراضات كأسس تستند إليها برامج إعداد المعلمين: الأساس الأكاديمي، والكفايات التكنولوجية، والمنحى النمائي، ومنحى إعداد البناء الاجتماعي (العساف، 2013).

مشكلة الدراسة:

نتيجة للتغيرات العالمية والتحديات المعاصرة والانفجار المعرفي الذي يشهده العصر الحالي، فقد أصبح اهتمام المؤسسات التربوية بمفاهيم اقتصاد المعرفة ضرورة حتمية، وتلبية لمشروع التطوير التربوي نحو اقتصاد المعرفة الذي تبنته وزارة التربية والتعليم في المملكة الأردنية الهاشمية، والذي تم تطبيقه على مرحلتين ابتداءً من العام 2003 ولغاية عام 2015، بهدف الارتقاء بالعملية التعليمية التعلمية، وانسجاما مع ما يتطلبه تطبيق البرنامج من إصلاحات وممارسات تنتمي إلى اقتصاد المعرفة فقد عملت الوزارة على تطوير وتأليف الكتب المدرسية لجميع الصفوف وفق الاقتصاد المعرفي، ومن أهم الخطوات التي اتخذتها الوزارة إعداد المعلمين الذين يشكلون محور العملية التعليمية، وتدريبهم على جميع متطلبات اقتصاد المعرفة، كما عملت على توفير البنية التحتية من أجهزة ومعدات وتغييرات بنيوية في أساليب وطرائق التدريس في المدارس، وقد أظهرت نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة الشويحات (2016) ان واقع تطبيق المعلمين لمبادئ اقتصاد المعرفة كان دون المستوى المطلوب بالرغم من فهم المعلمين لأهميته الامر الذي يكشف عن وجود معيقات تحول دون تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة، وقد اكدت نتائج بعض الدراسات مثل دراسة (Panedy, 2012) على الأثر الإيجابي لتطبيق اقتصاد المعرفة على تحصيل الطلبة، ومن هذا المنطلق فقد تبلورت مشكلة الدراسة لدى الباحث في ضبابية الرؤية وغياب التقييم الدقيق لواقع تطبيق المعلمين في المدارس الحكومية في محافظة الكرك لمبادئ اقتصاد المعرفة من وجهة نظر المديرين:

أسئلة الدراسة

تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في السؤالين الآتيين:

1- ما درجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة لدى معلمي المدارس الحكومية في محافظة الكرك من وجهة نظر المديرين؟
2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة لدى معلمي المدارس الحكومية في محافظة الكرك من وجهة نظر المديرين؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

1- التعرف على درجة تطبيق معلمي المدارس الحكومية في محافظة الكرك لمبادئ اقتصاد المعرفة من وجهة نظر المديرين.

2- التعرف على مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين وجهات نظر العينة بخصوص درجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة لدى معلمي المدارس الحكومية في محافظة الكرك من وجهة نظر المديرين تبعاً لمتغيري (الجنس، وسنوات الخبرة).

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة الحالية فيما يلي:

1- يؤمل أن تفيد نتائج الدراسة المعلمين وذلك لما تضمنته أداة الدراسة من فقرات تتعلق بمبادئ اقتصاد المعرفة ومجالات تطبيقها ومهاراتها، مما يشكل لديهم اتجاهات إيجابية نحو مزيد من الاطلاع في الموضوع ذاته.

2- إثراء الأدب النظري وإغناء المكتبة العربية بأحدث الموضوعات التربوية والأكثر إلحاحا على الصعيد الوطني والعربي والعالمي.

3- يتوقع أن تفيد هذه الدراسة أصحاب القرار في وزارة التربية والتعليم الأردنية، بمعرفة مواطن القوة والضعف لدى المعلمين في تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في الواقف التعليمية، مما يساعدهم على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة أي ضعف أو خلل.

4- يؤمل أن تفتح هذه الدراسة المجال لإجراء دراسات مماثلة في ضوء متغيرات وعينات أخرى.

حدود الدراسة

ستقتصر الدراسة على الحدود الآتية:

- الحد الموضوعي: واقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة.
- الحد البشري: مديري ومديرات المدارس الحكومية.
- الحد المكاني: المدارس الحكومية التابعة لمديرية تربية محافظة الكرك.
- الحد الزماني: طبّقت الدراسة في العام الدراسي 2021/2020.

مصطلحات الدراسة

- **اقتصاد المعرفة**: يعرف بأنه " مجموعة من المعارف والسلوكيات والاتجاهات اللازمة للطلبة والتي تمكنهم من تطبيق وتوظيف المعرفة وإنتاجها ونشرها مما يساعدهم على التكيف في مواكبة مجتمع الاقتصاد المعرفي ومواكبة مستجداته وتحدياته" (العنزي، 2015، 90).
- كما يعرف بأنه "الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة والمشاركة بها، واستخدامها وتوظيفها وابتكارها وإنتاجها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها المختلفة، بالإفادة من خدمة معلومات ثرية وتطبيقات تكنولوجية متطورة، واستخدام العقل البشري كرأس مال معرفي ثمين" (الخوالدة، 2012، 147).
  - إجرائيا: يعرفها الباحث بأنها: " درجة تمكّن معلمي المدارس الحكومية في محافظة الكرك في الأردن في استخدام وتوظيف مبادئ اقتصاد المعرفة في تدريسهم، ويقاس بدرجة استجابة أفراد عينة الدراسة على فقرات الأداة المعدة لهذا الغرض".

2- الإطار النظري والدراسات السابقة.

أولا: الإطار النظري.

يعتبر الاقتصاد المعرفي حافزا للمنظمات للتوجه نحو المعرفة التقنية والعلمية والتي تساعدها على تحقيق ميزات تنافسية، من خلال تكوين تقنيات حديثة تعمل على توليد وإنتاج مهارات وخدمات جديدة، حيث أن العامل الأولي للنمو الاقتصادي هو ابتكار واكتساب ونشر المعرفة الحالية وتكوين ونشر معارف جديدة (الصمادي، 2012).

ويعد التعليم استثماراً إنتاجياً له عائد اقتصادي كبير في سوق العمل حيث يعد العائد من هذا الاستثمار أعلى وأكثر إيجابية من الاستثمار في القطاعات الأخرى، ويعد الإنفاق على التعليم استثماراً في رأس المال البشري؛ إذ إن مقياس التقدم في هذا العصر لا يعتمد على حجم ما تملكه الدول والشعوب من ثروات طبيعية؛ بل بقدر ما يعتمد على ما تملكه من رصيد للثروة البشرية المتسلحة بالعلم، والقادرة على إنتاج المعارف، ولم يعد ينظر إلى العملية التعليمية على أنها خدمات اجتماعية وترفيهية بل أصبحت استثماراً تستهدف تحسين مستوى الأفراد ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، ومن هنا أصبح اقتصاد المعرفة كفرع من النظرية الاقتصادية جزءاً من الأمور الأساسية في مجال العلوم الاجتماعية، وقد أثرت هذه المفاهيم ولا تزال تؤثر على خيارات الحكومات في مواجهة المشاكل التي قد تواجه أسواق العمل في العالم (آدم، 2016).

ويرى (Soraty, 2005) أن هناك علاقة تفاعلية تبادلية بين التعليم واقتصاد المعرفة، وأن التحول من مجتمع الصناعة إلى مجتمع اقتصاد المعرفة ومنه إلى مجتمع المعرفة يتطلب إعادة تقييم العلاقة بين التعليم والعمل والتنسيق بينهما، فكما أن اقتصاد المعرفة يؤثر على التعليم ويعيد تشكيله، بما يدخله من وسائل وطرق وأدوات حديثة تعمل على تطوير التعليم وتغيير نمطه، في المقابل تقوم المؤسسات التعليمية في العديد من الدول العمل باستمرار على مواجهة متطلبات وتحديات الاقتصاد المعرفي وتطويعها والإفادة منها.

ويركز الاقتصاد المعرفي على الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها رأس المال الفكري والمعرفي والاعتماد على القوى العاملة المؤهلة والمدربة والمتخصصة، وبما أن محور الاهتمام هو الإنسان فلا بد من إعداده جيدا لمجتمع الاقتصاد المعرفي، فلا بد من إعداده جيدا لمجتمع الاقتصاد المعرفي، إذ إن إعداده يبدأ من المدرسة التي يتوقع منها إعداد الطلبة وتهيئتهم ليكونوا قادرين على التكيف داخل المجتمع، ويتحقق ذلك من خلال تعديل المناهج والكتب المدرسية وتطويرها بهدف إكسابه المعارف والخبرات والمهارات من مصادر التعلم المتنوعة (الهويمل، 2009).

وقبل فترة- لا بأس بها- بيّن كيون (Quion, 2003) عدداً من المبادئ التي تعمل على تحقيق تعّلم أفضل في عصر الاقتصاد المعرفي، التي يجب على المعلم مراعاتها والاهتمام بها عند تدريسه لطلبته، ومن هذه المبادئ دعم بيئة الغرفة الصفية للتفكير الناقد والبنّاء بتوفير جو ديمقراطي مفتوح، والتركيز على الخبرات التعاونية بين الطلبة، والتفاعل بينهم لمعالجة المعلومات وتنظيم تخزينها في ذاكرتهم، وتطوير المفاهيم في أثناء التعليم باتباع الأسلوب الاستقرائي، وتطوير أنواع الذكاءات المتعددة لدى الطلبة، وتزويد الطلبة بأدوات حل المشكلات في المواقف المتعددة، والتركيز على تعّلم الطلبة مهارات التفكير بأنواعه المتعددة، وتطوير استراتيجيات تعلّم ما وراء المعرفة لدى الطلبة.

واقتصاد المعرفة فرع من فروع علم الاقتصاد يبحث في الجوانب الاقتصادية للعملية التربوية؛ بما تتضمنه من تعليم وتدريب في جميع المراحل ومنها تعليم الكبار وتدريبهم، وكذلك تدريب العاملين أثناء الخدمة والقوى البشرية المتعطلة والباحثة عن عمل، ويهتم اقتصاد المعرفة بتكاليف التعليم ومردوده وبالعلاقة بين النفقة والمنفعة، سواءٌ على مستوى الفرد أو على مستوى الاقتصاد الوطني، وينظر اقتصاد المعرفة إلى التعليم من منظور اقتصادي، من

خلال أطر عديدة مثل دراسة اقتصاديات الموارد البشرية، والتعليم في ضوء أهداف الاقتصاد، وتحليل العائد المادي من التعليم في ضوء التكلفة، والإنتاجية التعليمية، وقياس المخرجات في ضوء المدخلات (أخضر، 2013).

أهمية اقتصاد المعرفة:

لقد ظهرت الحاجة إلى هذا العلم نتيجة التقدم الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات، حيث أدى ذلك إلى حدوث تغييرات جذرية واسعة في أساليب الحياة المعاصرة، وبخاصة في طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وتعديل بعض جوانب التشريع واستحداث بعض التغييرات في النظم والمؤسسات الكبرى في المجتمعات المتقدمة، حيث يوصف المجتمع المتقدم بأنه المجتمع المعاصر أو مجتمع المعلومات التي تتدفق فيه المعلومات بسهولة وغزارة ويسر، بحيث يمكن الحصول عليها من مصادر متعددة ومتنوعة من دون عناء أو تكاليف باهظة، وقد أصبحت المعرفة والإبداع من أهم العوامل المؤثرة والمحددة في هذه المجتمعات التي لا تقنع باستخدام المعلومات لفهم واقع الحياة وتفاعلاتها والاستفادة منها في توجيه مختلف أنماط الأنشطة وبخاصة المجال الاقتصادي، وإنما تعمل- بالإضافة إلى ذلك- على إنتاج المعرفة وتسويقها بحيث تصبح مصدرا اقتصاديا رئيساً، ومن هنا برزت الحاجة والأهمية إلى علم اقتصاد المعرفة (البحيري، 2014).

وتكمن أيضا أهمية اقتصاد المعرفة بالدور الذي تؤديه مضامين اقتصاد المعرفة ومعطياته وما تنتجه من تقنيات متقدمة في مختلف المجالات، وتتمثل في أن المعرفة العملية والعلمية التي يتضمنها تعد الأساس المهم لتوليد الثروة وزيادتها وتراكمها وتبرز أهميتها أيضا في أنها تسهم في تحسين الداء ورفع الإنتاجية من خلال استخدام التقنيات المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة (عليان، 2012).

ويسهم الاقتصاد المعرفي في تطوير النظام التعليمي، من خلال تمكين مكونات العملية التعليمية من مواكبة التغيرات المعاصرة خاصة في مجال التنمية البشرية المستدامة، مثل الدعم والتوجيه منذ المراحل العمرية المبكرة، كما يعزز الاقتصاد المعرفي مبادئ التعلم النشط والفعال من خلال تحقيق مخرجات ونواتج تعليمية مرغوبة- وبأقل وقت وجهد-، تساعد في زيادة ثقة المعلم والمتعلم بها، كما يتطلب الاقتصاد المعرفي إعادة النظر بالمناهج والبرامج والسياسات التربوية والتعليمية بشكل مستمر (العذاري والدعمي، 2010).

مجالات علم اقتصاد المعرفة.

تنوعت المجالات التي يدرسها علم اقتصاد المعرفة، وتشعبت نواحي اهتماماته ولعل أبرزها (بوطيبة، 2016):

1- التعليم ونظريات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بدراسة وتحليل طبيعة العلاقة بينهما تأثيراً وتأثراً، وكيف يساهم كل منها في توفير مقومات وشروط إنماء الآخر.
2- تمويل التعليم والإنفاق عليه وكلفته وعائده، وذلك بدءاً من تحديد مصادر تمويل التعليم (حجماً ونوعاً) التقليدية منها والجديدة، ومروراً بتوزيع الإنفاق على أنواع التعلم ومراحله وصور استخدامها في ضوء التكلفة وإنتهاءً بعائدات التعليم المادية منها وغير المادية على المستويين الفردي والمجتمعي.
3- الاستثمار في التعليم وذلك بتحليل الإنفاق على التعليم- سواء أكانت طبيعته استثماراً أو استهلاكاً أو يجمع بين الاستثمار والاستهلاك- وتتبع عائدات الاستثمار والاستهلاك في التعليم، وقياس عائد الاستثمار من التعليم على مستوى المؤسسات التعليمية أو المراحل التعليمية.
4- القيمة الاقتصادية للتعليم ومدى مساهمه التعليم في زيادة الدخل القومي والدخل الفردي المرتبط بالتعليم أو الناتج عنه.

5- الكفاية الإنتاجية في التعليم- سواء الكفاية الداخلية أو الخارجية- بمستوياتها الكمية والكيفية وطرائق حسابها، وكذا مخرجات التعليم أو الكفاية الإنتاجية للتعليم ومدى وفائها باحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفاعليتها في رفع وتيرتها وأثر الهدر التربوي على كفاية التعليم وفاعليته.
6- مفاهيم علم اقتصاد المعرفة وأسسه ونظريات التعليم والتنمية، وما يتضمنه من نماذج رياضية، ومن أساليب إحصائية كمية وكيفية؛ تمكن من القياس والتقويم وكذا متابعة التغيرات التي يشهدها هذا العلم ومجالاتها.
7- مساهمة التعليم في التنمية البشرية المستدامة وتنمية رأس المال البشري ورأس المال الفكري والمساهمة في دفع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستديمة.
8- تطوير نظم تعليم وتعلم جديدة ببرامج متعددة، تعتمد على مصادر التعلم حديثة سواء ارتبطت مع نظام التعليم أو امتدت مع الدارسين من المؤسسات التعليمية إلى المنازل وأماكن الترفيه أو استمرت مع المتخرجين إلى أماكن العمل وغيرها في ضوء معايير اقتصادية تحقق الفائدة المرجوة، والعائد المادي المنشود.

معوقات تطبيق اقتصاد المعرفة:

تواجه المنظمات مجموعة من المعوقات التي تحول دون إندماجها في اقتصاد المعرفة (عبد الله، 2018):

1- ضعف إمكانيات البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي نتيجة ضعف الاهتمام بالبحوث العلمية والتكنولوجية النظرية منها والعلمية، وضعف الإنفاق عليها.
2- عدم توفر البيئة الاجتماعية المناسبة والمشجعة لتوليد التقنيات المتقدمة واستخدامها بكفاءة نظرا لضعف الحوافز الاجتماعية وضعف التقدير والاعتبار الاجتماعي التي يتيحها المجتمع سواء للعاملين أو المستخدمين في نشاطات البحث العلمي.
3- توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الوطن العربي توظيفا ترفيهيا استهلاكيا لا توظيفا تنمويا، فعلى سبيل المثال: ما زال الإنترنت، يستخدم في الوطن العربي في الغالب استخدامات ترفيهية.

خصائص الاقتصاد المعرفي:

من أهم الخصائص التي تميز علم اقتصاد المعرفة ما يلي (الهاشمي والعزاوي، 2010):

1- المرونة في التطويع والتكيّف مع المستجدات والتغيرات الحياتية التي تتميز بالتسارع والنمو المستمر.
2- القدرة على التجديد والتواصل الكامل مع غيره من الاقتصاديات والقدرة على الابتكار وإيجاد منتجات فكرية ومعرفية لم تكن موجودة من قبل.
3- التركيز على الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها رأس المال الفكري والمعرفي والاعتماد على القوى العاملة المدربة.

ويقوم اقتصاد المعرفة على استثمار القدرات التكنولوجية والصناعات والوظائف والأعمال الجديدة، وهذا يتطلب موارد وكوادر بشرية مدربة ومؤهلة تتصف بخصائص معينة مثل الإنتاجية والإبداع والقدرة على التكيّف مع المستجدات والتميز بمستوى عالٍ من التعليم والتدريب، والمقدرة على التواصل والإبداع وحل المشكلات واتخاذ القرارات والقدرة على التعامل مع الحاسوب، وهذا يتطلب من المؤسسات التربوية اتخاذ الإجراءات اللازمة للاستفادة من هذا التقدم في مجال عملها التربوي، باعتبار أن اقتصاد المعرفة يركز على اقتصاد الإنتاج، وإدارة المعرفة بمعنى استخدام المعرفة لإنتاج منافع اقتصادية، فالمعرفة والتعليم أساس لأي عمل منتج (Rooney &Ninan, 2005).

دور المعلم في اقتصاد المعرفة:

حددت بطارسة (2005) مجموعة من الأدوار للمعلم في عصر الاقتصاد المعرفي منها :

1- فهم رؤية تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي، وتحمل مسؤولية تحقيقها.
2- تعميق اتجاهات الانفتاح، وحب الاستطلاع والتعلم مدى الحياة (Life-Long-Learning).
3- استخدام طرق وأساليب متنوعة لتدريس الموضوعات المختلفة، وتقويم تعلم المتعلمين.
4- التعاون مع الزملاء في تحسين تعلم المتعلمين وتبادل الخبرات فيما بينهم.
5- البحث عن مصادر تعليمية متنوعة والحرص على النمو والتطور المهني.
6- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم تعلم المتعلمين، وتخزين المعرفة، وبثها للآخرين، وإدارتها، وتوظيفها؛ لتحقيق المنفعة الاقتصادية للفرد والمجتمع.

مشروع التطوير التربوي نحو اقتصاد المعرفة في الأردن:

تنطلق الرؤية الجديدة لتطور التعليم نحو الاقتصاد المعرفي، التي نادى بها النظام التربوي الأردني من التقدم نحو توظيف التكنولوجيا في التعليم وتهيئة جيل من المتعلمين القادرين على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوظيفها بشكل كبير لأهميتها، لجعل الأردن مركزاً لنقل تكنولوجيا المعلومات في المنطقة (أبو الضبعات، 2007).

ويعد مشروع التطوير التربوي (ERFKE) ثمرة من ثمار هذه الرؤية التي تسعى إلى تأكيد دور الطالب كمحور من محاور العملية التعليمية التعلمية، عن طريق التركيز على تطوره بوصفه شخصاً مسؤولاً فاعلاً، ومواطن الاقتصاد المعرفي في المستقبل (وزارة التربية والتعليم، 2003).

وينطلق مشروع التطوير التربوي من مكونات أساسية أربعة (مؤتمن، 2004):

- المكون الأول: إعادة توجيه السياسة التربوية والأهداف الاستراتيجية التربوية من خلال الإصلاح الحكومي والإداري.
- المكون الثاني: تغيير البرامج والممارسات التربوية لتحقيق مخرجات تعليمية تنسجم مع الاقتصاد المعرفي.
- المكون الثالث: توفير الدعم لتجهيز بيئات تعليمية مادية تتميز بالجودة.
- المكون الرابع: تنمية الاستعداد للتعلم من خلال التربية ابتداء من مرحلة الطفولة المبكرة

وتركز الأهداف العامة للنظام التربوي الأردني على إعادة تشكيل النموذج التربوي ومراجعة السياسات التربوية والأهداف وبناء استراتيجية وطنية للتربية، وإحداث تحول نوعي في البرامج والممارسات التربوية لتحقيق مخرجات تنسجم مع مطالب الاقتصاد المعرفي، وتوفير الدعم والتسهيلات من أبنية ومرافق مدرسية لتجهيز بيئات تعليمية مادية تتميز بالجودة وتنمية الاستعداد للتعلم ابتداءً من مرحلة الطفولة المبكرة وتعزيز الديمقراطية وتكافؤ الفرص التعليمية بين الأقاليم، ورفع كفاءة النظام التعليمي، وزيادة فاعليته، وتطوير البنى التحتية للمؤسسات التعليمية، وتطوير النواحي النوعية للنظام التربوي، والسعي لتحقيق التميز في برامجه وتنويعها، والانفتاح على تطورات الثقافة العالمية والتجارب الدولية، وزيادة المواءمة وتطوير الروابط والقنوات بين نواتج النظام التعليمي ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير دور القطاع الأهلي وتنويع مصادر التمويل وغيرها (وزارة التربية والتعليم، 2003).

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن مشروع تطوير النظام التربوي نحو الاقتصاد المعرفي خطة طموحة للتحول الشمولي الذي يشمل منظورها ومقاييسها وانجازاتها المتوقعة، وستحدث تغييراً تربوياً جذرياً يحقق هيكلية

متطورة لتنمية الموارد البشرية، حتى تنسجم مع الحاجات الوطنية والتحديات العالمية في القرن الواحد والعشرين (وزارة التربية والتعليم، 2003).

ثانيا- الدراسات السابقة:

- **هدفت دراسة البلوشي، والمعمري (2020)** إلى بناء قائمة بمهارات الاقتصاد المعرفي المُتوقّعُ تضيمنها مُستقبلا في التعليم المدرسي بسلطنة عُمان، ولتحقيق أهداف الدراسة طبُق أسلوب دلفي الذي يعد من أبرز الأساليب المعتمدة في الدراسات المستقبلية وتم جمع البيانات عن طريق إرسال استبانة بهذه المهارات إلى عينة مكونة من (85) من الخبراء الذين يُمثِّلون نخبةً من صُنّاع القرار، والخبراء والمسؤولين والأكاديميين المحليّين في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والتربوية عبر ثلاث جولات، وأظهرت النتائج أن مهارات الاقتصاد المعرفي التي ينبغي أن يركز عليها التعليم العماني مُستقبلًا تتوزع على خمس مهارات عامة، هي :أولًا :مهارات المعرفة الأساسية، ثانيًا: مهارات الاتصال، ثالثًا :مهارات الإنتاج المعرفي، رابعًا: المهارات الرقمية، خامسًا: المهارات المهنية والحياتية وأشارت، النتائج إلى أن مهارات المعرفة الأساسية جاءت في مُقدمة المهارات الخمس ثم المهارات الحياتية والمهنية، والمهارات الرقمية، ومهارات الابتكار، ومهارات التواصل على التوالي.
- **هدفت دراسة (الرشيدي والسرحان، 2020)** للتعرف على واقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت، لتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، وتم استخدام استبانة مكونة من (56) فقرة، تم توزيعها على عينة الدراسة والتي تكونت من (200) عضو هيئة تدريس بالجامعة، وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة تقدير واقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة كانت بدرجة متوسطة، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات أفراد عينة الدارسة لواقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي تعزى لمتغير الجنس على المستوى الكلي للأداة وعلى جميع الأبعاد.
- **أجرى (fernandee et al, 2018)** دراسة هدفت للكشف عن العلاقة بين توافر واستخدام حلول تكنولوجيا المعلومات لاستراتيجية إدارة المعرفة وأداء الجامعات بقياس الانتاج العلمي باستخدام المدخل القائم على المصادر ونظرية المعرفة وقد طور الباحثون لهذا الغرض إطار عمل مفاهيمي لتوضيح أثر استراتيجية إدارة المعرفة القائمة على تكنولوجيا المعلومات على أداء المنظمة، والذي اختبروه إمبريقيا بتطبيق منهجية بيانات الفريق لعينة من سبعين جامعة اسبانية من العام 2011-2014 مستخدمين المحل النظمي الديناميكي لتحديد مخطط تسلسل سببي للبيانات تسمح لهم بتجميع الجامعات في ثلاثة أشكال بيانية مختلفة لإدارة المعرفة وقد أكدت نتائج الدراسة أن استراتيجية إدارة المعرفة القائمة على تكنولوجيا المعلومات المشار إليها في البنية الأساسية لتجميع البيانات أكثر وضوحا عندما يقاس أداء الجامعة بمؤشرات ترتبط بشكل مباشر بالجودة العلمية وعلى النقيض مما هو متوقع فإن النسبة المئوية لموظفي التدريب والبحث الذين يستخدمون أدوات المؤسسة للعمل التعاوني ترتبط سلبا بقدرة الجامعة على النشر.
- **هدفت دراسة العتوم (2017)** إلى معرفة درجة ممارسة معلمي التربية الفنية لمهارات التدريس في ضوء رؤية الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر مشرفي التربية الفنية في الأردن، تم استخدام المنهج الوصفي في صورتة المسحية، ولجمع البيانات تم استخدام الاستبانة والتي تكونت من (54) فقرة موزعة على أربعة مجالات تم توزيعها على عينة الدراسة من جميع مشرفي التربية الفنية في الأردن بلغ عددهم (22) مشرفا وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة ممارسة معلمي التربية الفنية لمهارات التدريس في ضوء الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر مشرفيهم (عالية) حيث جاء

ترتيب المجالات تنازلياً التخطيط، التنفيذ، التقويم، استخدام التكنولوجيا كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات مقياس درجة ممارسة معلمي التربية الفنية لمهارات التدريس في ضوء الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر مشرفيهم ككل، يُعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة، والجنس.

- **وهدفت دراسة هزايمة (2016)** إلى معرفة واقع ممارسات اقتصاد المعرفة في المدارس الحكومية في محافظة إربد، خاصة بعد تنفيذ" مشروع التحول نحو الاقتصاد المعرفي"، الذي تبنته وزارة التربية والتعليم الأردنية ولتحقيق هدف البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي تم تطوير استبانة تكونت من (32) فقرة موزعة على أربعة مجالات طُبقت على مجتمع البحث والذي تكون من (170) مديراً ومديرة في مديرتي قصبة إربد ولواءي الطيبة والوسطية وأظهرت نتائج الدراسة أن واقع ممارسات اقتصاد المعرفة في المدارس الحكومية في محافظة إربد من وجهة نظر مديري المدارس كانت بدرجة مرتفعة على الأداة ككل، وكذلك على مجالات (الإصلاح والتنظيم الإداري، المناهج، الطفولة المبكرة) بينما جاءت بدرجة متوسطة على مجال (تكنولوجيا المعلومات)، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات (النوع، المؤهل العلمي، المديرية).
- **وهدفت دراسة الشويحات (2016)** إلى التعرف على درجة فهم مبادئ اقتصاد المعرفة، وتطبيقها لدى معلمي المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية في مدينة جرش في الأردن، ومعرفة إذا كان يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة فهم مبادئ اقتصاد المعرفة ودرجة تطبيقها، تم استخدام أسلوب التحليل الوصفي، وطور الباحث أداة خاصة لهذه الدراسة؛ تكونت من) 61) فقرة، موزعة على خمسة مجالات، وتم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة، وتضمنت (545) معلما ومعلمة، وأظهرت النتائج أن درجة فهم مبادئ اقتصاد المعرفة كانت مرتفعة، في حين أن درجة تطبيقها كانت متوسطة، وأظهرت النتائج أيضا فروقاً ذات دلالة إحصائيا بين درجة فهم مبادئ اقتصاد المعرفة ودرجة تطبيقها، لصالح درجة فهم مبادئ اقتصاد المعرفة.
- **وهدفت دراسة الخوالدة (2012)** إلى التعرف على درجة تطبيق معلمي المرحلة الثانوية في الأردن لمبادئ اقتصاد المعرفة وتعرف دلالة الفروق في درجة التطبيق تبعاً لمتغيرات الجنس، والمؤهل العلمي، والخبرة، اتبعت لدراسة المنهج الوصفي المسحي أعدت أداة مكونة من (49) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات، وتم تطبيقها على عينة طبقية عشوائية مكونة من (860) معلماً، أشارت نتائج الدراسة إلى أن درجة تطبيق معلمي المرحلة الثانوية في الأردن لمبادئ اقتصاد المعرفة كان بشكل عام مرتفعاً وأظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة تعزى لمتغير الجنس لصالح الإناث ولمتغير المؤهل العلمي لصالح من مؤهلهم العلمي أعلى من بكالوريوس، ولمتغير الخبرة لصالح من خبرتهم (أقل من 5 سنوات).
- **وهدفت دراسة باندي (Pandey, 2012)** إلى التعرف على مدى توظيف مهارات الاقتصاد المعرفي في المدارس الثانوية في فرنسا، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي من خلال تطبيق الاستبانة أداة لجمع البيانات من عينة عشوائية تكونت من (217) معلما ومعلمة، وقد أظهرت النتائج وجود مستوى متدنٍ لمهارات الاقتصاد المعرفي لدى أفراد عينة الدراسة، كما بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تطبيق مهارات الاقتصاد المعرفي، تعزى لمتغير الجنس ولصالح المعلمات، كما أكدت النتائج على دور الاقتصاد المعرفي في تحسين مستوى التحصيل الدراسي لدى الطلبة.

3- منهجية الدراسة وإجراءاتها.

منهج الدراسة:

تحقيقا لهدف الدراسة فإن المنهج الملائم هو المنهج الوصفي نمط الدراسات المسحية ويستهدف هذا المنهج الحصول على البيانات Raw Data من مجموعة من الأفراد بشكل مباشر.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع مديري ومديرات المدارس الحكومية في محافظة الكرك وعددهم (116) مديرا ومديرة وتم اختيار العينة عشوائياً من المديرين الذكور وعددهم (37) مديراً، ومن الإناث (45) مديرة، وتم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة، حيث تم توزيع الاستبانات على جميع المديرين وتم استرجاع 82) استبانة.

ويبين الجدول (1) توزيع أفراد عينة الدراسة (82) فرداً حسب متغيري الدراسة، وهما: الجنس، والمؤهل العلمي.

الجدول (1): توزيع أفراد العينة تبعا لمتغيري الدراسة: الجنس والمؤهل العلمي

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	مديرا	37	42.7
	مديرة	45	57.3
	المجموع	82	100.0
المؤهل العلمي	بكالوريوس	36	40.7
	دراسات عليا	46	59.3
	المجموع	82	100.0

يتبين من الجدول (1) ما يلي:

1- بلغت النسبة المئوية للذكور في العينة (42.7%)، بينما بلغت النسبة المئوية للإناث (57.3%).

2- بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي (59.3%) لصالح الدراسات العليا، بينما بلغت النسبة المئوية للمؤهل العلمي (البكالوريوس) (40.7%)، بما يعطي مؤشرا على كفاءة ومهارات أفراد عينة الدراسة بما ينعكس إيجابا على دقة الإجابات.

أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد استبانة من قبل الباحث وذلك بعد الرجوع للعديد من الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة مثل دراسة الشويحات (2016)، ودراسة الخوالدة (2012)، حيث تكونت الاستبانة- في صورتها النهائية- من (35) فقرة.

صدق أداة الدراسة:

تم عرض الأداة على (5) محكمين من ذوي الخبرة والتخصص؛ لمعرفة آرائهم حول فقرات الاستبانة والتي تكونت بصورتها الأولية من (40) فقرة، وفي ضوء ما أبداه المحكمون من مقترحات للتعديل، تم القيام بإجراء التعديلات التي اتفقوا عليها، وفي ضوء ذلك تم تعديل وحذف عددًا منها، بالإضافة إلى إعادة صياغة بعض الفقرات لتشير بشكل مباشر ومختصر لما تهدف له الفقرة، مما حقق الصدق الظاهري للأداة.

ولإيجاد الثبات Reliabilityالمقياس، تم استخراج معامل ثبات الاتساق الداخلي للمقياس وذلك بتطبيق معادلة كرونباخ ألفا Cronbach Alpha، على عينة استطلاعية مكونة من (40) مديرا ومديرة لمرة واحدة، ثم تم تطبيق المعادلة على جميع فقرات الاستبانة والجدول (2) يظهر القيم لكل المجالات.

تم تطبيق معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) على جميع عبارات مجالات الدراسة في التطبيق الأول، كما هو مبين في جدول (2).

الجدول رقم (2) معاملات الثبات بطريقة (كرونباخ ألفا) لمجالات الدراسة

المجال	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل ارتباط بيرسون
المعلم	6	0.97	0.89
الطالب	6	0.89	0.85
استراتيجيات	9	0.87	0.86
تقويم	8	0.89	0.88
تقنيات التعلم	6	0.91	0.89
مبادئ اقتصاد المعرفة ككل	35	0.90	0.87

يظهر من الجدول رقم (2) أن معاملات الثبات بطريقة كرونباخ ألفا لمجالات تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة تراوحت ما بين (0.87-0.97) وجمعها قيم مرتفعة ومقبولة لأغراض التطبيق؛ وبلغ قيمة معامل (كرونباخ ألفا) لمبادئ اقتصاد المعرفة ككل (0.90) وهي قيمة مقبولة.

الوزن النسبي:

ومن اجل تحليل البيانات والتعرف على درجة تطبيق المعلمين لمبادئ اقتصاد المعرفة من وجهة نظر المديرين، تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي في الإجابة عن الفقرات وذلك حسب الدرجات الآتية: درجة (1) تعبر عن قليلة جدًا، درجة (2) تعبر عن قليلة، درجة (3) تعبر عن متوسطة، درجة (4) تعبر عن كبيرة، درجة (5) تعبر عن كبيرة جداً، ولتفسير المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الاستبانة ؛ تم استعمال المعيار الإحصائي الآتي والمبين في الجدول (3):

جدول (3) توزيع الأوزان على فقرات الاستبانة حسب مقياس ليكرت الخماسي

الدرجة	1	2	3	4	5
درجة التطبيق	قليلة جدًا	قليلة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جدًا

أما فيما يتعلق بالحدود التي اعتمدتها هذه الدراسة عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات الواردة في أنموذج الدراسة، ولتحديد درجة الموافقة فقد حدد الباحث ثلاثة مستويات هي (مرتفع، متوسط، منخفض) بناءً على المعادلة الآتية:

طول الفترة = (الحد الأعلى للبديل- الحد الأدنى للبديل) / عدد المستويات

(5-1)/3 = 3/4 =1.33وبذلك تكون المستويات كالآتي:

- ☒ درجة موافقة منخفضة من 1- 2.33.
- ☒ درجة موافقة متوسطة من 2.34- 3.67.
- ☒ درجة موافقة مرتفعة من 3.68- 5.

والجدول (4) يوضح المقياس في تحديد مستوى الملاءمة للمتوسط الحسابي وذلك للإفادة منه عند التعليق على المتوسطات الحسابية.

جدول (4) مقياس تحديد مستوى الملائمة للوسط الحسابي

الوسط الحسابي	درجة التقييم
1- 2.33	منخفضة
2.34- 3.67	متوسطة
3.68 - 5	مرتفعة

المعالجات الإحصائية:

ولأغراض المعالجة الإحصائية، ومن ثم الإجابة عن أسئلة الدراسة، تم إدخال البيانات على برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لتحليلها. تم استخدام الإحصاءات الوصفية المتمثلة بـ:

1- للتأكد من ثبات أداة الدراسة تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا، ومعامل ارتباط بيرسون.
2- المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لأداء عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات أداة (مقياس) الدراسة.
3- اختبار (Independent sample T-Test) لمعرفة أثر متغير الجنس ومتغير المؤهل العلمي في درجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة لدى معلمي المدارس الحكومية في محافظة الكرك من وجهة نظر المديرين.

4- عرض النتائج ومناقشتها

- **النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:** "ما درجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة لدى معلمي المدارس الحكومية في محافظة الكرك من وجهة نظر المديرين؟"

وللإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات استبانة مبادئ اقتصاد المعرفة، والجدول رقم (3) يوضح ذلك.

الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة الدراسة على مستوى المجالات الخمسة والمستوى الكلي لاستبانة مبادئ اقتصاد المعرفة مرتبة تنازليا بحسب المتوسطات.

م	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التطبيق
3	المبادئ المتعلقة باستراتيجيات التدريس	3.89	0.95	1	مرتفعة
4	المبادئ المتعلقة بالتقويم	3.67	1.13	2	متوسطة
5	المبادئ المتعلقة بتقنيات التعليم	3.65	1.37	3	متوسطة
2	المبادئ المتعلقة بالطالب	3.59	0.78	4	متوسطة
1	المبادئ المتعلقة بالمعلم	3.36	0.41	5	متوسطة
	تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة ككل	3.63	0.73		متوسطة

يلاحظ من الجدول (5) أن درجة تطبيق المعلمين لمبادئ اقتصاد المعرفة من وجهة نظر مديري المدارس الحكومية في محافظة الكرك جاء بدرجة متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي لفقرات المقياس ككل (3.63)، وقد حصل مجال المبادئ المتعلقة باستراتيجيات التدريس على أعلى تقدير بمتوسط حسابي (3.89) وبتقدير مرتفع، ويليه المجال مبادئ التقويم وبمتوسط (3.67) بتقدير متوسط، ثم جاء مجال مبادئ تقنيات التعليم بمتوسط حسابي (3.65)، ويليه مجال المبادئ المتعلقة بالطالب بمتوسط حسابي (3.59) بتقدير متوسط، يليه مجال المبادئ المتعلقة بالمعلم بمتوسط حسابي (3.36) وبتقدير متوسط.

أما على مستوى المجالات الخمسة فكما يبينها الجدول الآتي:

الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة الدراسة عن فقرات استبانة مبادئ اقتصاد المعرفة مرتبة تنازليا بحسب المتوسطات.

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التطبيق
المجال الأول: المبادئ المتعلقة بالمعلم					
4	يمتلك مهارات الحوار والاستماع	3.89	0.32	1	مرتفعة
5	يمتلك مقدرة على إدارة الصف وقيادته	3.43	0.33	2	متوسطة
2	يحترم الوقت والمواعيد	3.25	0.38	3	متوسطة
8	يحرص على تضمين العملية التعليمية التعلمية القيم والاتجاهات الإيجابية	3.22	0.44	4	متوسطة
7	يتقبل النقد البناء	3.22	0.43	5	متوسطة
1	يمتلك مهارات البحث والنقد	3.20	0.54	6	متوسطة
	الدرجة الكلية لتطبيق المبادئ المتعلقة بالمعلم ككل	3.36	0.41		متوسطة
المجال الثاني: المبادئ المتعلقة بالطالب					
3	يحترم آراء الطلبة وأفكارهم البناءة	3.66	0.49	1	متوسطة
6	يعمل على مشاركة الطلبة في العملية التعليمية التعلمية	3.64	0.99	2	متوسطة
9	يعمل على تنمية مهارات الإبداع والابتكار لدى الطلبة	3.60	0.90	3	منخفضة
16	يفعل دور الطلبة في إدارة الموقف التعليمي	3.59	0.79	4	متوسطة
14	يرشد الطلبة إلى التعامل مع التقنيات الحديثة	3.54	0.75	5	متوسطة
15	يشجع الطلبة على إنتاج المعرفة وتطويرها	3.52	0.76	6	متوسطة
	الدرجة الكلية لتطبيق المبادئ المتعلقة بالطالب	3.59	0.78		متوسطة
المجال الثالث: المبادئ المتعلقة باستراتيجيات التدريس					
11	يراعي استعدادات الطلبة وميولهم	4.25	0.85	1	مرتفعة
13	يراعي الفروق الفردية بين الطلبة	4.06	0.95	2	مرتفعة
12	يستخدم طريقة الاستقراء في التدريس	4.01	0.94	3	مرتفعة
10	يستخدم مهارات حل المشكلات في التدريس	3.89	0.84	4	مرتفعة
9	يستخدم مهارات التعلم الذاتي في التدريس	3.84	0.85	5	مرتفعة
18	يوظف الأنشطة التعليمية في التدريس	3.80	0.92	6	مرتفعة
24	يستخدم طريقة الاستنباط في التدريس	3.76	1.01	7	مرتفعة
17	يعمل على تنمية التفكير الإبداعي لدى الطلبة	3.73	1.12	8	مرتفعة
20	ينوع طرائق التدريس حسب الموقف التعليمي والأهداف المرجو تحقيقها	3.67	1.07	9	متوسطة
	الدرجة الكلية لتطبيق المبادئ المتعلقة باستراتيجيات التدريس	3.89	0.95		مرتفعة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التطبيق
المجال الرابع: مبادئ المتعلقة بالتقويم					
19	يستخدم التقويم الختامي في التدريس	3.79	1.09	1	مرتفعة
23	يستخدم استراتيجية الملاحظة	3.76	0.87	2	مرتفعة
22	يستخدم استراتيجية التقويم المعتمد على الأداء	3.72	1.00	3	مرتفعة
21	يستخدم التقويم التكويني (البنائي) في التدريس	3.70	1.04	4	مرتفعة
25	يستخدم سلالم التقدير	3.68	1.14	5	مرتفعة
30	يحرص على استخدام مهارات التقويم التحصيلي لأغراض التشخيص	3.63	1.26	6	متوسطة
33	يستخدم جداول مواصفات الاختبارات التقويمية	3.58	1.22	7	متوسطة
32	يحرص على وضع خطط علاجية لنتائج التقويم	3.51	1.41	8	متوسطة
	الدرجة الكلية لتطبيق المبادئ المتعلقة بالتقويم	3.67	1.13		متوسطة
المجال الخامس: المبادئ المتعلقة بتقنيات التعليم					
26	تشجيع الطلبة على استخدام الحاسوب في الحصول على المعلومات	3.71	1.34	1	مرتفعة
29	يوجه الطلبة إلى الإفادة من تكنولوجيا المعلومات	3.69	1.44	2	مرتفعة
31	يستخدم التقنيات التعليمية لجعل التعليم ممتعا	3.68	1.46	3	مرتفعة
34	يوظف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية	3.65	1.22	4	متوسطة
35	يحرص على استخدام التقنيات التعليمية في تعزيز تعلم الطلبة	3.62	1.54	5	متوسطة
27	يهتم بمصادر التعلم الإلكترونية لتفعيل دورها في التعليم	3.59	1.23	6	متوسطة
	الدرجة الكلية لتطبيق المبادئ المتعلقة بتقنيات التعليم ككل	3.65	1.37		متوسطة
	الدرجة الكلية لدرجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة ككل	3.63	0.73		متوسطة

يتبين من النتائج الموضحة في الجدول (6) أن جميع المجالات كانت درجة تقديرها متوسطة ويعني ذلك أن هذا الواقع لم يصل إلى المستوى المطلوب، وان أهمية تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة لازالت غامضة للمعلمين، وقد يعزى ذلك إلى اكتفاء المعلمين بهذه المهارات، وإلى وجود ضعف في استخدام هذه المجالات؛ لأن المعلمين يفتقدون المعرفة الكافية المستجدة حول أهمية هذه المجالات لتحقيق مبادئ اقتصاد المعرفة، وفيما يتعلق بالمجال الأول " مجال استراتيجيات التدريس " قد تعزى النتيجة إلى أهمية استراتيجيات التدريس في العملية التعليمية مما يسهل مهمة المعلمين في عملية التدريس سواء أكان ذلك للمعلم أم للمتعلم، حيث ان المعلم يتعاملون مع أفراد يتفاوتون في مستوياتهم لذا يتوجب على اختيار الاستراتيجية المناسبة بما يراعي الفروق الفردية بين الطلبة، كما قد تعزى إلى الدورات التدريبية التي يخضع لها المعلم خلال مسيرته المهنية والتي تعقدها له وزارة التربية والتعليم، وتلاه مجال "التقويم"، فقد تعزى النتيجة إلى ضيق الوقت الكافي للتقويم نظرا للحاجة إلى تغطية الموضوعات خلال الفصل، وتلاه مجال "تقنيات التعليم" وقد تعزى النتيجة إلى افتقاد المعلمين للمعرفة الكافية في أهمية التقنيات في العملية التعليمية، او لأنهم يلجاون إلى استخدام طرق أسهل في التدريس، او أن مدارسهم لا تتوافر فيها مختبرات حاسوبية لاستخدام هذه التقنيات. وفيما يتعلق بالمبادئ المتعلقة بالمعلم والطالب فقد تعزى النتيجة إلى كثرة المهام الملقاة على كاهل المعلم، ومع أن المعلمين يمتلكون فقط المعرفة النظرية لهذه الأدوار أو أن بعضهم لا يمتلك المعرفة والقدرة على تهيئة البيئة والمواقف لتدريب الطلبة ليكونوا باحثين وناقدين ومبتكرين، فتنمية التفكير وتدريب الطلبة تحتاج إلى معلمين متدربين جيدا ويمتلكون المعرفة بهذه النماط من التفكير اتفقت هذه النتيجة مع دراسة الرشيدي والسرحان

(2020) ودراسة الشويحات (2016) ودراسة (Panedy, 2012) بينما اختلفت مع دراسة الخوالدة (2012) ودراسة الهزايمة (2016) ودراسة العتوم (2017).

- **نتائج الإجابة عن السؤال الثاني:** "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة لدى معلمي المدارس الحكومية في محافظة الكرك من وجهة نظر المديرين تعزى لمتغيري (الجنس، المؤهل العلمي)؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم تطبيق اختبار (T-test) لمعرفة درجة تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة لدى معلمي المدارس الحكومية في محافظة الكرك من وجهة نظر المديرين تبعاً لمتغير: الجنس: (ذكر، أنثى)، ومتغير المؤهل العلمي (بكالوريوس، دراسات عليا) والجدول (7) يبين تلك القيم.

الجدول (7): نتائج تطبيق اختبار (t-test) تبعا لمتغير الجنس

المتغير	فئة المتغير	المتوسط الحسابي	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة
الجنس	ذكر	4.42	1.50	80	0.136
	أنثى	4.22			
المؤهل العلمي	بكالوريوس	4.15	2.76	80	*0.00
	دراسات عليا	4.39			

* ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول (7) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تطبيق المعلمين لمبادئ اقتصاد المعرفة من وجهة نظر المديرين في المدارس الحكومية في محافظة الكرك تبعاً لمتغير: الجنس. وقد تعزى هذه النتيجة إلى فهم وإدراك ووعي مديري المدارس ذكورا وإناثا بأهمية التوجه نحو الاقتصاد المعرفي في التعليم، وربما يفسر ذلك باهتمام وزارة التربية والتعليم الأردنية بتطبيق الاقتصاد المعرفي في العملية التعليمية في جميع مدارس المملكة بعدالة وموضوعية، ودون محاباة، حيث يتلقى مديرو المدارس نفس الدورات التدريبية المتعلقة بالاقتصاد المعرفي. اتفقت هذه النتيجة مع دراسة الهزايمة (2016) ودراسة العتوم (2017) ودراسة الرشيدي والسرحان (2020)، بينما اختلفت مع دراسة (Panedy, 2012) ودراسة الخوالدة (2012).

كما يتضح من الجدول (7) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تطبيق المعلمين لمبادئ اقتصاد المعرفة من وجهة نظر المديرين في المدارس الحكومية في محافظة الكرك تبعاً لمتغير: المؤهل العلمي، ولصالح الدراسات العليا، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى طبيعة الدراسة في برامج الدراسات العليا، حيث يؤدي الطالب مجهودا حثيثا أثناء فترة دراسته الأكاديمية، لما يوكل إليه من واجبات ومهمات بحثية معرفية وميدانية، ولا سيما أيضا التوجه الفكري العلمي المتحصل ضمن الحراك التربوي المعاصر في الأردن، فمن خلال المساقات الدراسية والمشروعات البحثية التي يقوم بها الطالب في برامج الدراسات العليا أثناء فترة دراسته، يكتسب خبرة معرفية، ويتكون لديه مستوى إدراك لأهمية الاقتصاد المعرفي بشكل أكبر، اتفقت مع نتيجة دراسة الخوالدة (2012) واختلفت مع دراسة الهزايمة (2016).

التوصيات والمقترحات:

أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى تطبيق المعلمين لمبادئ افتصاد المعرفة جاء بدرجة متوسطة؛ وعليه يوصي الباحث ويقترح بالآتي:

1- أن تقوم وزارة التربية والتعليم بعقد دورات تثقيفية لتزويد المعلمين نظريا بمفاهيم ومعرفة متعمقة واتجاهات ايجابية نحو مبادئ اقتصاد المعرفة، واتباعها بدورات تدريبية لتحسين كفاياتهم العملية لتوظيف مهارات الاقتصاد المعرفي.
2- تشجيع الطلبة وتحفيزهم على التعلم الذاتي وتوجيههم نحو مصادر المعرفة التي تناسب ميولهم وقدراتهم.
3- عقد ورشات عمل للمعلمين تركز على كيفية تنفيذ عملية التقويم بأشكاله المتنوعة، وتحليل نتائج الاختبارات، ووضع الخطط العلاجية للطلبة الضعفاء.
4- تدريب المعلمين على استخدام التقنيات التعليمية، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية.
5- عقد دورات تدريبية خاصة لتنمية مهارات البحث العلمي، باعتباره مكونا اساسيا لتطبيق اقتصاد المعرفة وتوظيفه إجرائيا في التدريس داخل الغرف الصفية.
6- إجراء المزيد من الدراسات على الخطط والمناهج الدراسية باعتبار أهمية موائمة المحتوى الدراسي مع متطلبات الاقتصاد المعرفي.
7- إجراء المزيد من الدراسات حول المعيقات التي تواجه أنظمة التعليم العام في تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع بالعربية:

- أبو الصبغات، زكريا (2007). المناهج أسسها ومكوناتها. دار الفكر للنشر والتوزيع. عمان.
- أخضر، فايزة محمد حسن (2013). اقتصاديات التعليم ومستقبل التربية في المملكة. (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة عين شمس. مصر.
- آدم، طلعت (2016). الموجود والمنشور في اقتصاديات التعليم. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- البحيري، خلف محمد (2014). اقتصاديات التعليم. ط1. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- بطارسة، منيرة (2005). بناء برنامج قائم على كفايات الاقتصاد المعرفي للتنمية المهنية لمعلمات الاقتصاد المنزلي في الأردن. أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة عمان العربية. عمان الأردن.
- البلوشي، جليلة؛ والمعمري، سيف (2020). مهارات الاقتصاد المعرفي المتوقع تضمينها مستقبلا في التعليم المدرسي بسلطنة عمات دراسة علمية بأسلوب دلفي. مجلة الدراسات التربوية والنفسية. 14 (2). 229-249.
- بو طيبة، فيصل أحمد (2016). العائد من الاستثمار في التعليم. ط1. عمان، الأردن: دار اليازوري.
- الخوالدة، تيسير (2012). درجة تطبيق معلمي المرحلة الثانوية في الأردن لمبادئ اقتصاد المعرفة. مجلة المنارة للبحوث والدراسات. 18 (3). 141-171.
- الربابعة، حمزة؛ والهياجنة، وائل (2016). تقييم دور الاقتصاد المعرفي في تمكين العملية التعليمية وتحدياته المعاصرة في الجامعات الأردنية. مجلة جامعة غزة الإسلامية. 25 (1). 121-142.
- الرشيدي، فواز؛ والسرحان، خالد (2020). واقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت. الجمعية الأردنية للعلوم التربوية. 5 (2). 1-20.
- شرف الدين، بن وارث (2019). دور مؤسسات التعليم العالي في بناء اقتصاد المعرفة. مجلة تحولات-جامعة ورقلة-الجزائر. 2 (2). 100-121.

- الشويحات، صفاء (2016). درجة فهم مبادئ اقتصاد المعرفة وتطبيقها لدى معلمي مدارس المرحلة الثانوية الحكومية في محافظة جرش في الأردن. مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية). 30 (10). 1998-2022.
- الصمادي، هشام (2012). درجة تطبيق مبادئ الاقتصاد المعرفي في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. المجلة السعودية للتعليم العالي. (7). 125-144.
- العتوم، منذر (2017). درجة ممارسة معلمي التربية الفنية في الأردن لمهارات التدريس في ضوء الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر مشرفيهم. المؤتمر الدولي الثاني" التنمية المستدامة للمجتمعات بالوطن العربي: دور الثقافة والتراث والصناعات الإبداعية والسياحة والعلوم التطبيقية في التنمية المستدامة.
- العذاري، عدنان؛ والدعمي، هدى (2010). الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية. دار جرير. عمان.
- العساف، جمال (2013). مدى وعي معلمي الدراسات الاجتماعية بأدوارهم التدريسية في ضوء المناهج المبنية على الاقتصاد المعرفي في مديرية تربية عمان الثانية. مجلة الدراسات التربوية والنفسية-جامعة السلطان قابوس. 7 (1). 25-35.
- عليان، ربحي (2012). اقتصاد المعرفة. دار الصفاء. عمان.
- العنزي، نوال (2015). درجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي في كتب رياضيات المرحلة المتوسطة بالمملكة العربية السعودية. (ماجستير غير منشورة). جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية.
- مؤتمن، منى (2005). منتدى التعليم في أردن المستقبل. إدارة البحث والتطوير التربوي. عمان، الأردن.
- الهاشمي، عبد الرحمن؛ العزاوي، فائزة (2010). المنهج والاقتصاد المعرفي. دار المسيرة للنشر والتوزيع. عمان.
- هزايمة، فاضل (2016). واقع ممارسات اقتصاد المعرفة في المدارس الحكومية بمحافظة إربد في ضوء تطبيق برنامج تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة. مجلة كلية التربية-جامعة الأزهر. 35 (168). 477-502.
- الهويمل، عمر (2009). تقويم كتاب لغتنا العربية لطلبة الصف الثاني الأساسي في ضوء الاقتصاد المعرفي في الأردن من وجهة نظر معلمية. دراسات العلوم التربوية .36 (1). 117-132.
- وزارة التربية والتعليم (2003). مشروع التطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي (ERFKE). عمان.

ثانياً- المراجع الاجنبية:

- Fernándee- López, Sara &Rodeiro- Pazos, David & Calvo,Nuria& Rodríguez- Gulías, MaríaJesús. (2018). The effect of strategic knowledge management on the universities' performance: an empirical approach. Journal of Knowledge Management. 22 (3). 567- 586.
- Hago,S (2002). Management information system for the information age. Ncgraw Hill. Bosten.
- Pandey, C (2012). Economic Literacy of senior secondary school teachers A field study. Journal of all India's Association for Educational research. 24 (1). 23-35.
- Quion, J (2003). Staff Development for the Knowledge Economy. Ontario institute for studies in education. Canada.
- Rooney, D., Ninon, A (2005). Hand Book on the Knowledge economy. Cheltenham: Edward Elgar.
- Soraty, Y (2005). The Knowledge Economy and higher education in the arab world. University of Jordan Studies Journal. 32 (1). 1403-1420.

- Yuen, G (2005). Education reform policy and early Childhood teacher education in Hong Kong before and after the transfer of sovereignty to China in 1997. Unpublished Dissertation. USA. By UMT proqust digital dissertation.